

م. فهد بن سعد الشريف محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة:

المملكة تملك أكبر قاعدة لصناعة التحلية وإنتاجها يصل إلى 3 ملايين م³

بطاقة إنتاجية تصل إلى 3 ملايين متر مكعب من المياه المحلاة في 30 محطة تحلية على سواحل البحر الأحمر والخليج، تحتل المملكة الصدارة والريادة في صناعة تحلية المياه. وما وصلت إليه اليوم من مكانة متقدمة في هذا المجال الذي تزداد الحاجة إليه يوماً بعد يوم، هو ثمرة جهد دؤوب وعمل متواصل بدأ منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز - طيب الله ثراه - وقادته المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة منذ تأسيسها عام 1394هـ.

اليمامة التقى المهندس فهد بن سعد الشريف محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة وسأته عن الشوط الذي قطعه هذه المؤسسة وأبرز محطات مسيرتها وإنجازاتها ورؤيتها المستقبلية وهي تستعد لمرحلة التخصيص.

صوار: سعد الله العتيبي

الكثير من الدول في الاعتماد على تحلية المياه المالحة من البحار لسد هذا النقص حتى أصبح لدى المملكة ولله الحمد أكبر قاعدة لصناعة التحلية متمثلة في 30 محطة تحلية على الساحلين و13 نظاماً لأنابيب نقل المياه المنتجة إلى المستفيدين، وتحتل المملكة المرتبة الأولى عالمياً من حيث الطاقات الإنتاجية إلى جانب إنتاج الطاقة الكهربائية. ولدى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة خبرة في إدارة هذه الصناعة وتشغيل وصيانة منشأتها امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، والمملكة ممثلة في وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة تهتم بالتنظيم والمشاركة في المؤتمرات والملتقيات العلمية والمعارض المختصة بالمياه بجوانبها المختلفة من موارد طبيعية أو صناعية، وكذلك تقنية أو معالجة بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على أحدث ما توصل إليه العلم في هذا المجال، ويأتي اهتمام المملكة بمؤتمر تحلية المياه في البلدان العربية الذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين - إن شاء الله - من هذا المنطلق، حيث سيتم ومن خلاله تبادل الخبرات بين المعنيين في الدول العربية في مجال صناعة التحلية

■ مؤتمر تحلية المياه في البلدان العربية الذي تنظمه المؤسسة العامة لتحلية المياه مع وزارة المياه والكهرباء ويعقد خلال هذه الأيام... ما الذي يعنيه للمهتمين بأزمة المياه في الوطن العربي؟ وما أهم محاوره؟

- أصبحت تحلية المياه المالحة أحد أهم مصادر المياه العذبة وأهميتها تتزايد عاماً بعد عام في جميع مناطق العالم، ويعود ذلك إلى ما يواجهه العالم اليوم من نمو سكاني متسارع وتناقص في الموارد المائية العذبة حتى أصبحت لا تفي بالاحتياجات السكانية في مناطق مختلفة، والمملكة من واقعها الجغرافي وظروفها المناخية تعد من الدول التي تعاني من فقر في موارد المياه العذبة المتجددة كالبحيرات والأنهار

وتساقط الأمطار بشكل مستمر وغيرها من المصاعب وهذا الواقع دفعها لتسويق

مؤتمر تحلية المياه في البلاد العربية يعهدف لتبادل الخبرات وعرض التجارب في مجال تقنية تحلية المياه وتطويرها

مؤتمر تحلية المياه في البلدان العربية

العدد 2003 - السبت 17 ربيع الآخر 1429هـ - 19 أبريل 2008

7

اليمامة





مصطات التحلية تنتج يومية 3 ملايين متر مكعب من المياه المحلاة وفوق 5000 ميغاواط من الكهرباء

التي مضت من تاريخ المؤسسة من أهمها إنشاء مركز للأبحاث والتطوير والذي تحول لاحقاً إلى معهد متخصص في أبحاث ودراسات تقنية تحلية المياه المالحة، وكذلك إنشاء مركز لتدريب الكوادر الوطنية على إدارة وتشغيل وصيانة مشاريع المؤسسة المختلفة، ومن أهم التحولات هي تولي المؤسسة عملية تشغيل وصيانة منشأتها ذاتياً بعد أن كانت تستند إلى شركات تشغيل وصيانة، ومن جانب المشاريع فقد أنشأت المؤسسة العشرات من محطات التحلية سواء أحادية الإنتاج (ماء) أو ثنائية الإنتاج (ماء/ كهرباء) ويبلغ عددها اليوم (30) محطة تحلية تنتج يومياً ما يقارب ثلاثة ملايين متر مكعب من المياه المحلاة، إضافة إلى توليد أكثر من (5000) ميغاوات كهرباء.

ومحطات التحول أو التطور والتغيير سمة أي قطاع صناعي بوجه عام وقطاع الخدمات المائية خاصة قطاع تحلية المياه المالحة سواء من حيث تطور التقنية أو إدارتها، فالمؤسسة أحد القطاعات المحددة في برنامج شامل أطلقته الدولة لتخصيص عدد من المرافق، وقد أعدت دراسة شاملة استجابة لهذا التوجه حددت فيها الإستراتيجية التي ستتبعها المؤسسة لتخصيص والخيارات المفضلة.

وعرض للتجارب والخبرات في مجال تقنية تحلية المياه المالحة وتطويرها، وتشجيع وتعزيز التعاون البحثي والتطوير التقني بين الجهات البحثية في المنطقة العربية والدولية وإيجاد قنوات اتصال بين الأفراد والمؤسسات والجهات البحثية، كما أن هذا المؤتمر فرصة لاطلاع القطاع الخاص على فرص الاستثمار في مشاريع تحلية المياه سواء في الإنشاء أم التشغيل والصيانة وكذلك التصنيع من خلال تشجيع إنشاء مصانع وحدات الإنتاج وقطع الغيار والتجهيزات المختلفة لهذه التقنية، والتعرف على المشاكل والحلول المناسبة التي تواجهها، وتدريب الكوادر الوطنية على تشغيل وصيانة منشآت هذه الصناعة، ورفع مستوى العاملين فيها من خلال استمرار التدريب على أحدث تقنياتها، كما أنه لأول مرة سيتم مناقشة التجارب والخبرات المكتسبة من مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التحلية في منطقة الخليج العربي وهي تجارب ثرية لكل دولة وكل جهة لها خبرة في كيفية طرح المشاريع وأساليب التفاوض وخيارات التخصيص لمحطات التحلية وأساليب العمل في كل محطة وكيفية التعامل مع المشاريع الجديدة أو مشاريع الإحلال وهي في نظري بالرغم من قصر المدة إلا أنها تجارب واقعية وتطبيقية نجحت بشكل كبير في جذب الشركات العلمية للاستثمار في محطات التحلية بتقنيات متقدمة وطرق إدارة متطورة.

جعود ثلاثة عقود:

■ قطعت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مشواراً طويلاً في العمل مليء بالمحطات المهمة التي بذلت عبرها جهوداً كبرى في خدمة أهدافها.. ما أبرزت تلك المحطات التي ترون أنها غيرت واقع تحلية المياه في المملكة؟

- كما ذكرت أن المملكة تندر فيها موارد المياه العذبة المتجددة كالبحيرات والأنهار، ولهذا كان من أولى اهتمامات الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه - بعد توحيد البلاد هو إيجاد مصادر مياه موثوقة ودائمة وكان مشروع توطین البادية الذي أطلقه -رحمه الله- يقوم على حفر آبار وإنشاء خزانات لإقامة تجمعات سكانية حولها، واستمر أبناء الملك عبدالعزيز من بعده بهذا الاهتمام فأجريت دراسات واستقطب متخصصين للبحث عن أفضل الخيارات المتاحة لإيجاد مصادر مياه عذبة تفي باحتياجات المواطنين والمقيمين والزوار والحجاج من المياه العذبة وكان خيار تحلية المياه المالحة أكثر الخيارات جاذبية خاصة أن للمملكة تجربة قديمة عندما أمر الملك عبد العزيز بإنشاء وحدتي تكتيف بخاريتين في جدة عام 1348هـ تعرف آنذاك باسم الكنداسة ثم أنشئ في وزارة الزراعة والمياه مكتب أسند إليه مهمة دراسة جدوى إنشاء محطات لتحلية المياه المالحة في المناطق التي تحتاج موارد المياه فيها إلى دعم من مصادر أخرى، هذه أولى المحطات الرئيسة في مسيرة المؤسسة ثم تحول هذا المكتب إلى وكالة وزارة عام 1392هـ هذه هي محطة التحول الثانية ثم تلتها المحطة الرئيسية بصدور المرسوم الملكي الكريم بإنشاء المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة عام 1394هـ، حيث ثبتت الجدوى وموثوقية هذه الصناعة لتأمين مصدر للمياه العذبة للمناطق التي تحتاج مصادرها الطبيعية لمصادر داعة.

توالت بعد ذلك تحولات عديدة خلال العقود الثلاثة

الشروع في تأميمها واستخدامها في المحطات العاملة وأجراء تقييم فني واقتصادي لها، ويتم في هذه الاتفاقيات تصميم التجارب وإجراء الاختبارات عليها في مختبرات المعهد والمحطات التجريبية وفي حال التأكد من كفاءتها تطبيق ميدانياً على إحدى الوحدات في المحطات العاملة. وقد تمت تجربة العديد من المنتجات سواء الكيماوية أو المعدنية والتي كان لتجربتها أثر اقتصادي من حيث استخدام مواد بديلة مناسبة لبيئة المملكة إضافة إلى وجود تنافس بين المنتجات أدى إلى تخفيض الأسعار مع الحفاظ على الكفاءة وحسن التشغيل والأداء.

وقد أدت الدراسات البحثية التي قام بها معهد أبحاث تحلية المياه المالحة بالجيل إلى خفض ملحوظ في تكلفة إنتاج المياه المحلاة ورفع كفاءة الإنتاج وتقليل استخدامات الطاقة وليس أدل على ذلك من تطوير أسلوب جديد لتحلية مياه البحر باستعمال أغشية الترشيح متناهية الدقة (خمد) مع الطرق التقليدية لتحلية مياه البحر، حيث تم تطبيق هذا الأسلوب على محطة أمالج بالساحل الغربي وأدى إلى خفض في تكلفة المياه المنتجة إضافة إلى دراسات خفض معدلات حقن مواد مانع الترسب حيث تم الوصول إلى معدلات حقن منخفضة نتيجة لدراسات المعهد البحثية. والجدير بالذكر أن معهد أبحاث تحلية المياه المالحة بالجيل يقوم حالياً بعمل الدراسات والأبحاث والاختبارات والاستشارات لصالح الغير من القطاعين العام والخاص لقاء عائد مادي، كما أنه يجري حالياً إعداد خطة تطويرية وتسويقية شاملة لتسويق خدمات المركز ووضع رؤية ورسالة وأهداف تتناسب مع المرحلة المقبلة عليها المؤسسة وتسويقها عالمياً.

أكثر من 4,500 متدرب:

■ كيف ترون الدور الذي يقوم به معهد بحوث التحلية ومركز التدريب في تطوير صناعة تحلية المياه في الدول العربية؟

لا شك أن إنجازات معهد الأبحاث التابع للمؤسسة تدعو للفخر من حيث تحقيقه لعدد من الإنجازات العلمية وحصوله على عدد من الجوائز العلمية محلياً وعالمياً، إلا أن الطموح لا يقف عند ما أنجز فقط، بل نتطلع دائماً إلى مزيد من الإنجازات وللوصول إلى أفضل النتائج في كل فروع هذه الصناعة، وأخص جانب تطوير التقنيات وخفض تكلفة الإنتاج. أما جانب التدريب فتقوم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة باستقطاب الكفاءات الوطنية في جميع المستويات الوظيفية ضمن خطط مدروسة بهدف تطوير وتأهيل العاملين في المؤسسة، ومن هذا المنطلق وقررت المؤسسة لقطاع التدريب كل ما يحتاجه من أجهزة حديثة وكفاءات بشرية، كما أنشأت عام (١٤١٢هـ) مركزاً متخصصاً بالجيل مزوداً بتقنيات حديثة لتدريب وتطوير الكفاءات الوطنية العاملة في منشأتها. وقد حرصت المؤسسة على استمرار تطوير العاملين وتأهيلهم؛ وذلك بتكثيف البرامج التطويرية والتدوات والمؤتمرات داخلياً وخارجياً لمنسوبي المؤسسة، بالإضافة إلى البرامج التأهيلية لخريجي كليات الهندسة والكليات التقنية والثانوية الصناعية والثانوية العامة (علمي)، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرامج التدريبية من العاملين في المؤسسة لعام ١٤٢٧/١٤٢٨هـ أكثر من (٥٤٠٠) متدرب من خلال (١,٠٠٠) برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين في المؤسسة، كما تم تخريج الدورة التأهيلية

تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية:

■ طول مسيرة العمل التي قلمتها المؤسسة أصبح لديها مزيج من الكفاءات الوطنية والخبرة المسترايدة، كيف استفادت المؤسسة من تلك الكفاءات وكيف استثمرت خبرتها في العمل؟

كما اشرت سابقاً فقد تولت المؤسسة تشغيل وصيانة مشاريعها ذاتياً بعد أن كانت تسندها إلى شركات متخصصة وكان ذلك عام ١٣٩٨هـ أي بعد أربع سنوات فقط من إنشاء المؤسسة، أوجد هذا التحول تحدياً صعباً للمؤسسة الفنية آنذاك فأنشأت مركزاً لتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وتدريب العاملين في المؤسسة على أحدث التقنيات، واستطاعت أن تثبت قدرة العامل السعودي، فقد تسارعت نسبة العاملين السعوديين في المؤسسة لتتجاوز ٧٥% لكافة التخصصات و١٠٠% للوظائف القيادية والإدارية والمالية، والمؤسسة حالياً تشكل مرجعاً مهماً لهذه الصناعة فالخبرات التي تكتوئ لديها ليس في جانب الإنتاج فقط، بل يشمل البحث العلمي والدراسات الفنية، حيث لها إسهامات عديدة في تطوير هذه التقنية واللقاءات العلمية والمؤتمرات التي تعقد على المستوى المحلي والأقليمي والعالمي تشهد حضوراً متميزاً للمؤسسة من خلال الأوراق العلمية والبحوث التي تثرى فعاليات هذه اللقاءات والاختراعات المختلفة التي جعلت المؤسسة على قائمة الجهات التي تسارعت في تطوير تقنية التحلية عالمياً.

مراكز للأبحاث:

■ برأيكم.. كيف يمكن تحسين الطرق المعالجة لتحلية المياه وتقليل التكاليف التي تتفق في سبيلها؟

– أنشأت المؤسسة مركز الأبحاث والتطوير بالجيل عام ١٤٠٧هـ، ولمواكبة التغييرات التي تشهدها المؤسسة تم تغيير مسماه عام ١٤٢٧هـ إلى معهد أبحاث تحلية المياه المالحة تمهيداً لتوسيع مجالات مسؤولياته إيماناً من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بأهمية دور البحث العلمي والتطوير التقني ولما للأبحاث العلمية من أهمية بالغة في تحسين نية العمل بالمحطات وتطوير نظم التحلية الموجودة حالياً، وتحسين كفاءة المحطات العاملة ورفع قدرتها الإنتاجية لمياه الشرب والطاقة الكهربائية والعمل على تشغيلها وصيانتها بأقل التكاليف، وإطالة عمرها وتحديد أفضل المواد الكيماوية والتصنيعية لمحطات التحلية، والمحافظة على بيئة سليمة، وذلك بغرض مقابلة الطلب على مياه الشرب وتقليل تكلفة الإنتاج. ولحرص المؤسسة على تبني أحدث الوسائل والأساليب المستخدمة في صناعة التحلية من مواد كيماوية ومعدنية وأجهزة تحكم. وللمعهد إنجازات عديدة في إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها محطات التحلية وعمل دراسات لأمنية الاستخدام مما يؤدي لخفض تكاليف المياه المنتجة وإيجاد المنافسة بين المصنعين والموردين بغرض خفض الأسعار وكسر الاحتكار، كما أبرمت المؤسسة من خلال المعهد العديد من الاتفاقيات البحثية مع الشركات المصنعة بغرض التأكد من مناسبة منتجاتها لصناعة التحلية (مواد معدنية أو كيماوية بكافة أنواعها أو أغشية). ويجري تقييم ودراسة المنتجات الجديدة ومدى ملاءمتها للاستخدام في محطات التحلية قبل

نسبة السعودة في وظائف المؤسسة بلغت 100% للوظائف القيادية والإدارية والمالية و75% لكافة التخصصات.

أكثر من 5400 متدرب استفادوا من برامج المؤسسة التدريبية لعام 1428/1427 هـ

القطاع الخاص يشارك في الاستثمار في صناعة تحلية المياه بأسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك

مؤتمر تحلية المياه في البعث العربية

العدد ٧٠٣ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ هـ

السابعة عشرة للمهندسين وعندهم (٤٥) مهندساً والدورة السادسة والثلاثين للفنيين والمشغلين من خريجي الثانوية العامة والمعاهد الفنية وعدد الخريجين (١٦٣) متخرجاً. قد حصل المركز هذا العام على شهادة الجودة العالمية (إيزو ٩٠٠١:٢٠٠٠) وهي تأكيد على أن جهود المركز تتم بحرفية ومهنية وفق المعايير الدولية الفنية.

دور القطاع الخاص :

■ كيف تقيمون جهود القطاع الخاص تجاه مشاركته في صناعة تحلية المياه؟
توازياً مع مشروع تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة صدر قرار من المجلس الاقتصادي الأعلى حدد أسس ومعايير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في صناعة تحلية المياه المالحة، وحدد الأسس والمعايير المنظمة لذلك بأسلوب الإنشاء والتشغيل والتملك (د)، وحددت أربعة مشاريع لطرحها أمام المستثمرين بواقع ٦٠٪ للقطاع الخاص و٨٠٪ للشركة السعودية للكهرباء و٣٢٪ للدولة من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وقد تم توقيع اتفاقيات وعقود إقامة ثلاثة من هذه المشاريع هي مشروع الشعبية (٣) بطاقة (١,٠٣٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه المحلاة يومياً وأكثر من (٩٠٠) ميغاوات كهرباء، وكذلك مشروع الشقيق (٢) بطاقة (٢١٢,٠٠٠) متر مكعب من المياه المحلاة يومياً و(٧٥٠) ميغاوات كهرباء والجبيل (٣) والذي تم دمجه مع مشروع شركة مرافق بطاقة (٨٠٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً و(٢٥٠٠) ميغاوات كهرباء نصيب المؤسسة منها (٥٠٠,٠٠٠) متر مكعب يومياً، والمشروع الرابع هو مشروع رأس الزور بطاقة (١٠٠٠,٠٠٠) متر مكعب من المياه يومياً وحوالي (١١٠٠) ميغاوات كهرباء، كما أضيف مؤخراً مشروع بنبع المرحلة الثالثة بطاقة (٤٠٠,٠٠٠) متر مكعب يومياً، والكثير من صناعات قطع الغيار والأنايب تصنع محلياً ونطمح أن تتزايد صناعة قطع الغيار المحلية لتشمل أجزاء رئيسية من المحطة كالمولدات والغلايات وغيرها.

رؤية مستقبلية:

■ كيف يمكن مواجهة زيادة الطلب على المياه المحلاة والكهرباء المنتجة مستقبلاً؟

- تواصل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة جهودها في إنتاج المياه المحلاة لتغطية الاحتياجات السكانية وتعزيد المصادر الطبيعية الأخرى للمياه العذبة، وتهدف المؤسسة إلى وضع خطط إستراتيجية للمرحلة القادمة منها:-

(١) إكمال تنفيذ مشروع تحويلها إلى القطاع الخاص وإعداد هيكلتها وفق البرنامج المعد لذلك (التخصيص).

(٢) المواصلة في تنفيذ مشاريع خطط نقل المياه لتغطية احتياجات السكان في كافة أنحاء المملكة.

(٣) تنفيذ مشروع شامل لإعادة الإعمار والصيانة الدورية للمحطات.

(٤) المضي قدماً في إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات لإنشاء محطات لتحلية المياه المالحة وتوليد الطاقة الكهربائية بطريقة الإنشاء والتشغيل والتملك.

(٥) إنشاء محطات تحلية المياه أحادية الغرض لتغطية المناطق والاحتياجات السكانية. كما تشترك وزارة المياه والكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تأمين متطلبات المياه، حيث تؤمن الوزارة المياه الجوفية والمياه السطحية وتؤمن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الباقي من محطات التحلية، وقد تم إعداد دراسات لاحتياج الطلب على مياه التحلية حتى عام ٢٠٣٠م، وإعداد دراسات للمشاريع والمحطات التي تتطلبها المملكة لسد الاحتياج من المياه.

■ أنهت المؤسسة المرحلة الأولى من عملية خصخصة تحلية المياه والمفترض أن تتم المرحلة الثانية وهي التنفيذ. ما الآلية التي ستسير عليها مرحلة التنفيذ؟ وكيف سيتم التنفيذ فعلياً؟

- ستكون المرحلة التالية بعد صدور الموافقة السامية، هي مرحلة إعادة هيكلة المؤسسة وفقاً لخيار التخصيص الموافق عليه، ثم يتم إعداد الوثائق الفنية والمالية والقانونية للطرح، ثم مرحلة الطرح، وبعد ذلك ندخل إلى المرحلة الأخيرة وهي أعمال تنفيذ خطة التحول الإستراتيجي والمتعلقة بتجهيز الهياكل والأنظمة والتشريعات اللازمة للتخصيص والتحول للعمل على أسس تجارية وتستغرق هذه العملية حوالي (١٨) شهراً حسب البرنامج الزمني المعد لهذا الغرض.

وتأمل أن يتم بدأ تنفيذ برنامج تخصيص المؤسسة وطرح مشروع محطة تحلية ينبع مع بداية عام ٢٠٠٩م -إن شاء الله-، وتكون المؤسسة النموذج الأمثل والأكبر لتخصيص قطاع التحلية في المملكة، والجميع محلياً وخارجياً ينظرون إلى تخصيص المؤسسة بأنه تحد لكل الظروف ونجاحه المأمول -إن شاء الله- يعتبر نجاحاً لتوجهات المملكة العربية السعودية الاقتصادية الناجحة والمستندة إلى أسس علمية وتجارب متراكمة ناجحة بكل المقاييس.

